الحكومة تسعى لرفع كفاءة وإنتاجية القطاع العام

■ ،،خاص/الثورة

كشفت وثيقة رسمية أن الحكومة تسعى لرفع كفاءة وإنتاجية القطاع العام من خلال زيادة نفقات الصيانة والتشغيل للأصول والمرافق العامة القائمة حالياً وتوسيع تغطية الخدمات الحكومية الأساسية.

كما تسعى إلى رفع إنتاجية القوى العاملة الوطنية من خلال تحقيق تقدم كمي ونوعي في تنمية الموارد البشرية وإقامة بنية تحتية متطورة تلبي متطلبات إحداث نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني وتمهد الطريق أمام نمو اقتصادي يقوده القطاع الخاص وذلك عبر اتباع سياسة مائية وبيئية سليمة، وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لقطاع الكهرباء، وتطوير شبكة النقل من طرقات وموانئ ومطارات. إضافة إلى الاستمرار في تطوير المناطق الحرة وإنشاء المدن الصناعية كمناطق جذب للاستثمار وبؤر للنمو.

وتعتزم الحكومة توسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني من خلال تطوير علاقات التعاون التنموية مع مجتمع المانحين ولما من شأنه حشد المزيد من القروض الميسرة والمساعدات المالية والفنية الخارجية بما يسمح بتمويل المشاريع الجديدة للبرنامج الاستثماري للخطة.

وكان الادخار المحلي قد انخفض إلى ٤٤٧,٥ مليار ريال عام ٢٠٠٩م مقارنة مع ١١٠٨ ملياراً ريال عام ٢٠٠٧م محققاً معدل نمو سنوي سالب بلغ ١٤,٥٪ لمتوسط الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩م وذلك نتيجة تراجع الادخار العام بشكل كبير والذي حقق معدل نمو سنوي سالب بلغ ٢٥٪ وانخفاض معدل نمو الادخار الخاص بمعدل سنوي١٪ لمتوسط الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٩م، وهو الأمر الذي يعني اتساع فجوة الإدخار من ٣١٤,٨ مليار ريال عام ٢٠٠٧م إلى ٥٨٢,٢ مليار ريال عام ٢٠٠٩م، ما أدى إلى زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي لتمويل الاستثمارات المطلوبة .

تقرير رسمي يدعو لرفع مستوى التعليم الفني والمهني واستحداث برامج وتخصصات تتلاءم مع احتياجات سوق العمل

■ ،،كتب/ محمد راجح

دعا تقرير رسمي حديث الى ضرورة العمل على وضع الخطط والبرامج اللازمة لرفع مستوى التعليم الفني والتدريب المهني واستحداث برامج وتخصصات ملبية لاحتياجات سوق العمل

وأكد التقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي أهمية تشجيع استثمارات القطاع الخاص بالتعليم الفني والتدريب المهني وتطوير البنية التحتية للمؤسسات التعليمية والتدريبية.

وطبقاً للتقرير فأن هناك العديد من التحديات التي تواجه التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن تتمثل في ضعف الطاقة الاستيعابية وتدني الارتباط بسوق العمل والنقص الحاد في التجهيزات وتغليب الدراسات النظرية على التطبيقية بالإضافة الى تدني الكفاءة الداخلية والخارجية وضعف المخصصات الاستثمارية وتدني استخدام المتاح منها.

وارتفع عدد مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني من ٥٥ مؤسسة الى ٨٢ مع نهاية العام ٢٠١٠م وبالتالي زاد عدد الملتحقين بهذه المعاهد بمتوسط يزيد على ٢٪،

وتهدف خطة التنمية الرابعة الى رفع الطاقة الاستيعابية للتعليم الفني والتدريب المهني وربط المناهج والبرامج التعليمية والتدريبية باحتياجات سوق العمل والعمل على رفع الطاقة الاستيعابية للتعليم الفني الى الضعف مع نهاية العام٢٠١٥م وكذا تحسين كفاءة ونوعية مؤسسات التعليم الفنية والتدريبية

ويشير التقرير الى اهمية تطوير البنية التحتية للمؤسسات التعليمية والتوسع في برامج التدريب المستمر وتطوير نظام الامتحانات بمايتفق والمناهج التعليمية والتدريبية ورفع قدرات المدربين والمدربين مع تأمين فرص وظيفية جديدة لمواجهة التوسع وسد العجز بالإضافة الى تأسيس وتنفيذ مجالس الجودة والاعتماد الاكاديمي في الوزارة والمؤسسات التابعة لها واستكمال بناء نظام المعلومات الفنية والمهنية.

دراسة تدعو لتنمية الصناعات الاستخراجية والاستفادة المثلى من الثروة المعدنية

■ ،،كتب/ محمد راجح

دعت دراسة حديثة إلى ضرورة تقديم الدعم الحكومي اللازم لتطوير الصناعات الاستخراجية والإسراع في استثمار الثروة المعدنية ووضع خطة متكاملة وطويلة الأجل لتنمية صادرات المعادن.

وأكدت الدراسة أن امتلاك اليمن لاحتياطيات ضخمة من المعادن تمثل مورداً هاماً يكفي لفترات طويلة من الزمن، وهو ما يدعو إلى ضرورة استثمار هذه الثروة والاستفادة منها لأغراض الصناعات الاستخراجية والتحويلية بالدرجة الأساسية، وإحلال الخامات المحلية محل المستوردة.

وأشارت الدراسة، التي أعدها خبراء جيولوجيون بالهيئة العامة للمساحة الجيولوجية والثروات المعدنية، إلى أهمية وجود خطة فاعلة لجعل الصادرات المعدنية قادرة على النفاذ إلى الأسواق العالمية، وتستطيع منافسة المنتجات الأخرى، مضيفةً أن إزالة المعوقات التي تقف أمام انطلاق هذا القطاع في اليمن، ستؤدي إلى زيادة الإيرادات المحلية من هذه الثروة المعدنية الهامة وتنمية الاقتصاد الوطني، وكذا المساعدة في التخفيف من الفقر والبطالة.

ووضعت الدراسة رؤية مستقبلية لتفعيل قطاع المعادن من خلال التعريف بأهمية الاستثمار في مجال الثروة المعدنية التي تساهم في إنعاش اقتصاد كل منطقة على حدة، والتي يتواجد فيها الخام بصورة مباشرة وغير مباشرة، منها – على سبيل المثال – استخدام الخدمات العامة والخاصة، كوسائل النقل والاتصالات والسكن وغيرها.

وتطرقت الرؤية المستقبلية التي وضعتها الدراسة، إلى أهمية زيادة المخصصات المالية المرصودة لهيئة المعادن، لتتمكن من إجراء دراسات الجدوى الفنية وتدريب العاملين في قطاع الصناعات الاستخراجية المتمثلة في المحاجر والمصانع، كما يتطلب تطوير هذا القطاع – طبقاً للدراسة – ضرورة استخدام المعدات والمكائن الحديثة وتحسين الكفاءة الإنتاجية، وتطوير طرق الاستخراج الحديثة في المحاجر بواسطة الحفر ومناشير السلك الماسي.

وتوضح الدراسة أهمية الترويج لخامات أحجار البناء والزينة ذات الكميات الاقتصادية، التي تتوفر عنها بيانات ودراسات، وذلك بشتى الوسائل والطرق الحديثة، مثل الإنترنت، بالإضافة إلى الاشتراك في المعارض الدولية المتخصصة والتعاون مع الجهات ذات العلاقة لإنشاء وتطوير البنى الأساسية في مناطق تواجد الخامات.

وتدعو الدراسة إلى إزالة المعوقات المحلية للتصدير ودعم البنية المؤسسية، كتنمية الصادرات، وزيادة تواجدها في الأسواق الواعدة، وكذا التركيز على تصنيع الخامات المحلية ومشتقاتها، بما يؤدي إلى زيادة حجم القيمة المضافة وتقليل الصادرات من المواد الخام الأولية، إلى جانب إيلاء عناية خاصة بتشجيع الصناعات التصديرية، ضماناً لتدفق العملات الأجنبية.

وتمتلك اليمن ثروة كبيرة من المعادن الفلزية والصخور الصناعية والإنشائية، ولا يزال التوسع في أعمال التنقيب والاستكشاف مستمراً في كافة مناطق الجمهورية.

وتستهدف مثل هذه الجهود تمكين قطاع المعادن من القيام بدور رئيسي وكبير في إرساء قواعد الإنتاج وتعظيم القدرات التصديرية للاقتصاد الوطني، باعتباره عنصراً هاماً لبناء اقتصاد قومي قادر على المنافسة في ظل المتغيرات الدولية وتشكيل عدد من التكتلات الاقتصادية بين الدول الصناعية.

ويعاني قطاع الصناعات الاستخراجية من نقص كبير في البنية التحتية وعدم وجود أرصفة بحرية خاصة بنقل الخامات المعدنية من الموانئ، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الطاقة والمياه، التي تمثل عائقاً أمام تطوير هذا القطاع وقدرة منتجاته على المنافسة في الأسواق الخارجية، إلى جانب غياب تنمية الموارد البشرية والدراسات التسويقية الخاصة بخامات الصناعات الاستخراجية.

١,١٩١ مليار ريال إجمالي رأس المال والاحتياطيات للبنوك التجارية والإسلامية

■ ،،خاص / الثورة

بلغ إجمالي رأس المال والاحتياطيات للبنوك التجارية والإسلامية خلال شهر مايو٢٠١١م نحو ١٩١ مليارا و١٤٧ مليون ريال مقابل ١٩٤ مليارا و١٥٦ مليون ريال وبتراجع يقدر بـ٣ مليارات ريال .

وشهد رأس المال والاحتياطيات خلال السنوات الأخيرة ارتفاعا ملحوظا اذ قفز إلى ١٧٦ مليارا و٤٧٧ مليون ريال في عام ٢٠١٠م .

وتشير البيانات إلى أن إجمالي رأس المال والاحتياطيات للجهاز المصرفي التجاري والإسلامي قد وصل إلى ١٤٣,٣ مليار ريال عام ٢٠٠٩ مقارنة بـ ٨٦,٥ مليار ريال عام ٢٠٠٧ محققة معدل نمو سنوي نسبته ٢٦,٥٪ لمتوسط الفترة، الأمر الذي أسهم في زيادة نسبة حسابات رأس المال والاحتياطيات إلى إجمالي أصول الجهاز المصرفي التجاري والإسلامي في اليمن ، حيث ارتفعت هذه النسبة من ٦,٦٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٨,٥٪ عام ٢٠٠٩م.

٩,٥ مليار ريال رأس المال الاستثماري لمشاريع بمحافظة صنعاء

■ ،،خاص / الثورة

بلغ رأس المال الاستثماري للمشاريع المسجلة خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠١١م نحو ٩ مليارات و٥٢٠ مليون ريال مقابل ٦ مليارات و٤٣٢ مليون ريال في الفترة المقابلة من العام الماضي ٢٠١٠م .

وأظهرت بيانات إحصائية حديثة حصلت عليها الثورة أن الزيادة في الرأس المال الاستثماري بالمحافظة بلغ ٣ مليارات و٨٨ مليون ريال خلال النصف الأول من العام الجاري وبنسبة تقدر بـ ٤٨٪ . غير أن فرص العمل المتوقع توفيرها تراجعت إلى ٦٣٧ فرصة عمل مقارنة مع ٧٠٢ فرصة عمل وبانخفاض تقدر بـ٦٣ فرصة عمل .

بدء دورة تدريبية حول متابعة المشاريع الإنمائية بعدن

■ ،،عدن/سبأ

بدأت أمس بعدن دورة تدريبية فنية للاستشاريين الفنيين اليمنيين في مجال متابعة المشاريع التي يمولها وينفذها الصندوق الاجتماعي للتنمية في محافظات عدن ولحج وأبين والضالع بمشاركة ١٧ مهندسا واستشاريا فنيا.

ويتلقى المشاركون على مدى ثلاثة أيام محاضرات فنية وإرشادية تتناول جوانب المتابعة لتنفيذ ما أنجز من المشاريع الخدمية في المحافظات المذكورة وخاصة في مجالات الطرق وبناء المدارس والمراكز الصحية وتنفيذ مشاريع المياه والصرف الصحي والبيئة، بالإضافة إلى قياس مدى التزام المقاولين المتعاقدين بتنفيذ تلك المشاريع في ضوء جملة الوثائق المبرمة قانونيا مع الصندوق في وقتها المحدد ورفع تقارير عن مسئول الإنجاز والمشاريع التي لم تنفذ وإعادة النظر في التعاقدات.

وجرى خلال الدورة تشكيل فريق عمل فني مكون من المشاركين للنزول الميداني إلى المحافظات المذكورة وتلمس أوجه القصور في تنفيذ المشار يع ومستوى الإنجاز حتى يتسنى للمشاركين الاطلاع على جملة المسودات وتقديم المعالجات لأوجه القصور.

خطط حكومية للاستفادة من القروض والمساعدات الخارجية في تطوير منشآت إنتاجية صغيرة

■ ،، كتب /أحمد الطيار

كشفت دراسة حديثة عن خطط حكومة جاهزة ستنفذ قريبا ترتكز على الاستفادة من القروض والمساعدات المقدمة من المانحين من خلال تطوير آلية تنفيذية لبناء منشآت صغيرة تنموية إنتاجية تستوعب العمالة الفائضة كجزء من خطة تنموية تركز على تحقيق نمو اقتصادي، وإعادة توزيع هذا النمو لتحقيق توزيع عادل للدخول في البلد.

وأكدت الدراسة التي أعدتها لجنة استشارية خاصة أن هذا التوجه اصبح محل اقرار حكومي وسيتم الإسراع فيه نظراً للإجماع على ضعف المهارات للعمالة اليمنية مما يحتم الاهتمام بالتدريب في جميع المهن من قبل جميع الجهات والعمل على خلق فرص عمل إنتاجية.

وبينت الدراسة أن للمنشآت الصغيرة دوراً إيجابياً في تحسين الظروف الاقتصادية من خلال تحسن حياة المستفيدين إلى أكثر من النصف في نواحي تحسن دخل الأسرة عامة وإكساب المستفيدين قدرة اكبر على توفير وشراء حاجيات الأسرة من الغذاء والملابس وعلى دفع فواتير المياه والكهرباء، وتوفير مصاريف دراسة أبناء الأسرة .

وقد استندت اللجنة الاستشارية إلى دراسات يمنية حديثة قام بها خبراء من خلال دراسات ميدانية في أمانة العاصمة والمحافظات بينت فيما يتعلق بتقليص معدلات البطالة بين أفراد أسرة المستفيدين أن المنشآت الصغيرة لها فائدة كبيرة في ذلك بنسبة (٢٨,٨٪). بالإضافة لإكساب المستفيدين بنسبة (٤١,٩٪) قدرة أدخارية لمواجهة أي أزمة تحل بها.

ومن الناحية الاجتماعية فقد أظهرت نتائج الدراسات أن المنشآت حققت دوراً إيجابيا إلى أكثر من النصف في ناحية التمكين الاجتماعي، أصبح تنفيذ الالتزامات الأسرية الاجتماعية أسهل، وتعززت علاقات الأسرة الاجتماعية حالياً بعد نشاط المنشأة، و زاد احترام الأسرة للمقترض ذكراً او أنثى بعد الحصول على إيراد المنشأة. ومن نواحي اكتساب الأسر قدرة وإمكانية على مواجهة المشكلات التي تحدث في نطاقها نتيجة قلة الدخل، فقد حققت تحسناً إلى أكثر من النصف.

وتحسنت قدرة الأسر من النواحي الصحية إلى النصف من حيث ارتفاع قدرتها على توفير رعاية صحية جيدة إذا ما مرض احد أفرادها. وإلى اقل من النصف بدرجة مئوية او اقل إذا مرض المقترض نفسه فهو لم يعد يخاف من عدم قدرته على توفير الرعاية الصحية الجيدة له، وأصبح شراء الدواء أسهل نتيجة إيراد المنشأة.

وتشير نتائج مسح ميزانية الأسرة إلى تحقيق دور إيجابي للمنشآت في النواحي التعليمية أكثر من الربع من ناحية القدرة على تحمل نفقات تعليم أولاد المستفيد والمساهمة في تكاليف دراسة احد أفراد الأسرة (الإخوة، أبناء الأخوة).

كما تظهر النتائج دور المنشآت في تمكين المستفيد وأسرته سياسيا إلى نسب أكثر من الربع من خلال المشاركة في الانتخابات المحلية ومساهمتهم الاجتماعية من خلال التشجيع على الانتساب لجمعية تمويل اصغر معينة.

وحثت الدراسة على قيام الجهات المعنية من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بسن قانون يفرض استخدام العمالة اليمنية في جميع مرافق القطاعات الاقتصادية خاصة في المنشآت الصغيرة الإنتاجية، وفي حالة عدم توفر بعض الخبرات تلزمهم بتدريب خبرات محلية بالاستعانة بخبرات أجنبية لفترة لا تزيد عن سنة حتى يتم التخفيف من معدلات البطالة المتصاعدة.

مشددة على العمل على إكساب البرامج العاملة في إطار دعم الفقراء آليات لتحقيق كفاءة اجتماعية واقتصادية من خلال تطعيمها بعناصر وآليات اجتماعية مثل وجود أخصائيين اجتماعيين متخصصين في مجال البرامج (تنظيم المجتمع) مع رسم إستراتيجية اقتصادية تنموية اجتماعية للمنشآت الصغيرة لتقوم بدور تنموي- اجتماعي للمجتمع اليمني من خلال تشجيعها للتغلب على بعض المشكلات الاجتماعية، على أن تكون إستراتيجية تهدف لتقليل التبعية الاقتصادية وتقوم بتطوير الصناعات والحرف اليمنية التقليدية .

ودعت إلى السعي الجدي من الجهات المسؤولة للقطاع الرسمي وغير الرسمي لتطبيق قانون العمل والتأمين على العاملين بالاشتراك مع وزارة العمل لرفع مستوى معيشة المواطنين مع فرض شروط على القطاع الخاص مثل توظيف الشباب حديثي التخرج والعمل على تدريبهم، مع فرض نظام رقابي صارم وآلية شفافية حتى لا يتسرب الفساد لهذا الآلية ، مع الاهتمام بتمكين الأسرة في المقام الأول وليس التركيز على تمكين المرأة بغض النظر على أهمية ذلك للمجتمع، باعتبار الأسرة الركيزة الأولى للمجتمع ويجب تدعيمها والمحافظة على بنيانها، وإذا كان هناك رغبة في تطوير وضع المرأة فيجب الاهتمام بذلك في إطار الأسرة.

وتستهدف برامج التمويل الأصغر كلا الجنسين مع التركيز على المرأة،ويمثل الادخار والإقراض أكثر الأنشطة التي تمارسها برامج التمويل الأصغر. وأظهرت نتائج الدراسة تعدد مرات الاقتراض فتتراوح من ١-٥ مرة بنسبة أعلى من النصف.

و فيما يتعلق بتحسن أو عدم تحسن دخل المستفيدين، فقد أظهرت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين دخل الأسرة قبل وبعد الحصول على القرض يصل لحد (٦٠,٦٪) ارتفاعاً لصالح فترة بعد الحصول على القرض. ولكن تبين النتائج انه بالرغم من تحسن دخل الأسرة فانه مازالت عليها ديون وان انخفضت بعد الحصول على قرض.

واستخلصت نتائج الدراسة إلى أن الدافع الأساسي للحصول على قرض يتمثل في سهولة الحصول عليه و تحسين الوضع المادي وشراء مواد خام للمنشأة و توسعة عمل منشأة أو نشاط قائم بنسبة أكثر من النصف، بينما شكل تأسيس منشأة جديدة نسبة (٢٥,٩٪) فقط، وان كان نسبة (٥,٦٪) من المستفيدين تقوم باستغلال القرض في إصلاح منزل الأسرة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن منشآت المستفيدين حققت قيمة سوقية جيدة، فنسبة (٣٩,٦٪) منشأة حققت قيمة سوقية من ٥٠٠ ألف فاكثر، بينما حققت ربع المنشآت قيمة سوقية اقل من ١٠٠ ألف ريال. وفيما يتعلق برأس مال المنشآت فقد حققت أكثر من ربع المنشآت رأس مال اقل من نصف مليون، وأكثر من نصف المنشآت مازالت تعمل.وتوصلت نتائج الدراسة إنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عدد متوسط العاملين (ذكور، إناث، كلي) قبل الحصول على القرض وبعد الحصول على القرض، وكانت الفروق لصالح الفترة بعد الحصول على القرض وبلغ معدل الزيادة على التوالي (٦٩,٩٪، ٥٢,٢٪، ٦٦,٤٪) وبالنسبة للبطالة بين أفراد الأسرة فأظهرت نتائج الدراسة إنها منخفضة عامة وانخفضت بأكثر من النصف بين أفراد الأسرة خاصة بين الإناث بعد الحصول على القرض، ووجدت فروق ذات دلالة إحصائية في عدد العاملين الكلي في المنشآت قبل وبعد الحصول على القرض لصالح الفترة بعد الحصول على القرض بمعدل زيادة على التوالي (٦٩,٩٪، ٥٢,٢٪، ٦٦,٤٪). ووجود فروق دالة إحصائيا في عدد العاملين في المنشآت (ذكور، إناث، كلي) قبل وبعد الحصول على القرض، وهذا يشير إلى أن أنشاء المنشآت الصغيرة قد عملت على زيادة فرص العمل لأبناء المجتمع ولكلا الجنسين. ووجدت نتائج الدراسة أن دخل المنشآت يمثل المصدر الأساسي لمعيشة الأسر المستفيدة بأكثر من النصف قبل وبعد الحصول على قرض، وحققت منشآت الأسرة ارتفاعاً في دخلها عامة بعد الحصول على القرض.

وتظهر نتائج الدراسة قيام الصندوق الاجتماعي للتنمية بشكل رئيسي بتمويل جميع البرامج،مع فرض نسبة من الأرباح يرى ربح العاملين في البرامج أن لها مميزات تتمثل في سعي البرامج لتحقيق الاكتفاء الذاتي.وإجبار الإدارة على ترشيد النفقات وزيادة الأرباح، كما يرون أنها أفضل من النسب التي تفرضها البنوك التجارية، وان كان لها عيب من وجهة نظر جميع العاملين تتمثل في أنها تؤدي لزيادة المرابحة المفروضة على المستفيدين وبالتالي تشكل عبئاً على الفئة المستفيدة وتعمل على تحول البرامج من مؤسسات تنموية إلى مؤسسات ربحية.

وتبين نتائج الدراسة أن جميع العاملين عينة الدراسة يؤمنون بان التدريب بأنواعه المختلفة الإدارية ، والمالية، التسويق، مهنية هو ما يحتاجه هذا القطاع بالإضافة لرفع قيمة القروض لتتناسب مع احتياجات السوق، وبفضلون قيام برامج التمويل الصغير والأصغر بالدرجة الأولى بتقديم قروض لتوسعة منشأة منتجة. بينما قيام البرنامج على تقليص الفقر في المجتمع فقد احتل الدرجة الرابعة في التحقيق من وجهة نظرهم.

وأظهرت نتائج الدراسة أن ابرز الصعوبات والمشكلات التي تواجه المنشآت الصغيرة هي: عدم قدرة اغلب أصحاب المنشآت على القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية لتطوير أعمالهم، وعدم قيام الحكومة بتقديم خدمات تسهيلات لجهات التمويل الصغير لتشجعها لتقليص نسبة المرابحة.

توقعات بانخفاض الاستثمار الكلي خلال العام الجاري ٢٠١١م

■ ،،خاص / الثورة

توقع خبراء اقتصاد انخفاض الاستثمار الكلي خلال العام الجاري ٢٠١١م .وذلك نتيجة توقع تراجع الاستثمارات العامة والخاصة خلال نفس العام .

وشهد حجم الاستثمار الإجمالي تراجعا من ١٤٢٢,٨ مليار ريال عام ٢٠٠٧م، إلى ١٠٢٩,٧ مليار ريال عام ٢٠٠٩م، ليحقق معدل نمو سنوي متواضع بلغ ٢,٤٪ لمتوسط الفترة ، الأمر الذي أدى إلى تراجع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٧,٧٪ عام ٢٠٠٧ إلى ١٧٪ عام ٢٠٠٩م.

ويعزى انخفاض أداء قطاع الاستثمار إلى تواضع أداء الاستثمار الخاص الذي انخفضت قيمته إلى ٣٩٤,٨ مليار ريال عام ٢٠٠٩م، مقارنة بحوالي ١٠٠٧,٣ مليار ريال عام ٢٠٠٧م، محققاً معدل نمو سنوي بلغ -٥,١٪ خلال الفترة . الأمر الذي أدى إلى تراجع مساهمته في الاستثمار الإجمالي إلى ٣٨,٣٪ عام ٢٠٠٩م، مقارنة بنسبة ٧٠,٨٪ عام ٢٠٠٧م، وكذلك انخفاض نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٦,٥٪ عام ٢٠٠٩م، مقارنة بنسبة ١٩,٦٪ عام ٢٠٠٧م، ومن العوامل والتحديات التي أسهمت في تواضع أداء الاستثمار الخاص تدني مستوى خدمات البنية التحتية اللازمة لعملية الاستثمار وضعف الدور التمويلي للقطاع المصرفي في الاقتصاد اليمني وخاصة الموجهة لتمويل الاستثمار وكذا ضعف قدرات العنصر البشري الناجمة عن محدودية فرص التأهيل والتدريب.

ومن ضمن العوامل تعدد الأجهزة و الجهات المشرفة على الأنشطة الاقتصادية و الإجراءات الروتينية في المعاملات الحكومية والمشاكل المتعلقة بالأراضي و ما يرافقها من تدني مستوى القضاء و تأخر عمليات الفصل في المشاكل المتعلقة بهذا الجانب فضلا عن الآثار الناجمة عن المواجهات مع المتمردين في صعدة والتخريب في بعض المحافظات الجنوبية.

كما شهدت السنوات القليلة الماضية قيام الحكومة باتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات الإصلاحية الرامية إلى خلق بيئة استثمارية ملائمة تساهم في تحفيز وجذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية وتعظم الاستفادة من المزايا والإمكانيات الاستثمارية المتاحة في إطار الاقتصاد الوطني، وخلال السنوات ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧م، ارتفع حجم الاستثمار الكلي من ٥٢٠ مليار ريال في عام ٢٠٠٤م، إلى ٦١٦ مليار ريال عام ٢٠٠٦م، وبمتوسط نمو سنوي خلال الفترة ١١,٣٪ جاء أغلبه من الاستثمار العام حيث بلغ متوسط النمو للاستثمار العام خلال الفترة ١٢,٨٪ مقابل ١١,٣٪ للاستثمار الخاص .

الجدير بالذكر أن العام ٢٠٠٥م، قد شهد زيادة كبيرة في حجم الاستثمار العام ليصل إلى ٣٥١ مليار ريال وبمعدل نمو مرتفع بلغ ٣٣,٥٪ ، على حساب الاستثمار الخاص والذي انخفض بمعدل نمو سالب بلغ ٥,٢ نقطة مئوية لنفس العام، إلا انه تراجع في العام ٢٠٠٦م ليحقق معدل نمو سالب بلغ ٥,٣٪ مقابل نمو الاستثمار الخاص بحوالي ١٦,٥ ٪ ، وتشير التوقعات الاقتصادية لعام ٢٠٠٧م، إلى ارتفاع الاستثمار العام إلى ٤٩٠,١ مليار ريال وبمعدل نمو ٤٧,٧٪ على حساب الاستثمار الخاص والذي انخفض بمعدل نمو سالب بلغ ٧,٨ نقطه مئوية لنفس العام أيضاً.